

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٣٤

الاثنين، ١٦ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تيروموتي. (الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي. السيد نيبينزيا
	إستونيا السيد ليباند
	أيرلندا السيدة بيرن ناسون
	تونس السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين السيدة كينغ
	الصين السيد غنغ شوانغ
	فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام السيد دانغ
	كينيا السيد كيماي
	المكسيك السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	النرويج السيد كفالهايم
	النيجر السيد أوغي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-22575 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أَدْعُو ممثل أفغانستان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يتابع العالم الأحداث في أفغانستان بقلب يعتصره الألم وقلق عميق إزاء ما ينتظرنا. لقد شاهدنا جميعاً الصور في الزمن الحقيقي - للفوضى والاضطراب وعدم اليقين والخوف. هناك أمور كثيرة على المحك: التقدم، والأمل، وأحلام جيل من الشابات والفتيات والفتيان والشباب الأفغان. وفي هذه الساعة العصبية، أحث جميع الأطراف - وخاصة حركة الطالبان - على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لحماية الأرواح وكفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية.

قد أجبر النزاع مئات الآلاف على ترك ديارهم. وشهدت العاصمة تدفقاً هائلاً للمشردين داخلياً من الولايات في جميع أنحاء البلد، حيث شعروا بعدم الأمان أو فروا أثناء القتال. وأذكر جميع الأطراف بالتزامها بحماية المدنيين، وأدعو جميع الأطراف إلى تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني بدون عوائق لتقديم الخدمات والمساعدات المنقذة للحياة في الوقت المناسب. كما أحث جميع البلدان على أن تكون مستعدة لاستقبال اللاجئين الأفغان والامتناع عن أي عمليات ترحيل. لقد حان الوقت للوقوف صفا واحداً. ويجب أن يتحد المجتمع الدولي ويستخدم جميع الأدوات المتاحة لكفالة ما يلي.

أولاً، يجب أن نتكلم بصوت واحد لدعم حقوق الإنسان في أفغانستان. وأدعو حركة الطالبان وجميع الأطراف إلى احترام وحماية القانون الدولي الإنساني وحقوق وحرية جميع الأشخاص. ونحن نتلقى تقارير تشعر لها الأبدان عن القيود الصارمة المفروضة على حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد، ويساورني القلق بشكل خاص إزاء المعلومات عن زيادة انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والفتيات في أفغانستان، اللاتي يخشين العودة إلى أحلك الأيام. ومن الضروري حماية حقوق النساء والفتيات الأفغانيات التي تحققت بشق الأنفس. إنهن يتطلعن إلى المجتمع الدولي للحصول على الدعم - نفس المجتمع الدولي الذي أكد لهن أن الفرص ستوسع، والتعليم سيكفل، وأن نطاق الحريات سيتم، والحقوق ستؤمن.

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف للتأكد من عدم استخدام أفغانستان مرة أخرى كمنصة انطلاق أو ملاذ آمن للمنظمات الإرهابية. وأناشد مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل الوقوف معاً، والعمل معاً، واتخاذ الإجراءات معاً، واستخدام كل الأدوات المتاحة له لقمع التهديد الإرهابي العالمي في أفغانستان، وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية. وبغض النظر عن يتولى السلطة، يجب التمسك بهذين المبدأين الأساسيين، اللذين هما محط اهتمام كبير وراسخ لعالمنا. إن الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الأفغان. ولا يزال لدينا موظفون ومكاتب في المناطق التي أصبحت تحت سيطرة حركة الطالبان. ويسعدني أن أبلغكم بأنه تم احترام موظفينا ومبانينا إلى حد كبير. إننا نحث الطالبان على مواصلة القيام بذلك واحترام سلامة وحرمة المبعوثين الدبلوماسيين والمباني الدبلوماسية.

إن الأزمة الإنسانية في أفغانستان تؤثر على ١٨ مليون شخص - أي نصف سكان البلد برمته. ومن الأهمية بمكان أن يستمر تقديم الخدمات الأساسية. وفي بيان صدر أمس، قالت حركة الطالبان إنها ستعمل مع المؤسسات القائمة. ومن الأهمية بمكان استمرار دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، والحفاظ على البنية التحتية، وإعادة فتح المطارات واستمرار تقديم خدمات الصحة والتعليم. وسيتكيف وجود الأمم المتحدة مع الحالة الأمنية.

من الفوضى في مطار كابول الدولي، حيث يحاول المواطنون اليائسون مغادرة البلاد.

يساورنا قلق شديد جدا إزاء عدم وفاء طالبان بالوعود والالتزامات التي قطعها في بياناتها التي أدلت بها في الدوحة وغيرها من المنتديات الدولية. لقد شهدنا مرارا وتكرارا إخلال طالبان بوعودها والتزاماتها في الماضي. لقد رأينا صورا مروعة لعمليات الإعدام الجماعي لأفراد عسكريين نفذتها قوات طالبان، وكذلك عمليات القتل المستهدف للمدنيين في قندهار وغيرها من المدن الكبرى.

لا يمكننا السماح بحدوث ذلك في كابول التي كانت الملاذ الأخير لكثير من الأشخاص الفارين من العنف والهجمات الانتقامية التي شنتها طالبان. ويفيد سكان كابول بأن حركة طالبان بدأت بالفعل عمليات تقتيش من منزل إلى منزل في بعض الأحياء، وتسجيل الأسماء، والبحث عن أشخاص مدرجين في قائمة أهدافهم. وهناك بالفعل تقارير عن عمليات قتل ونهب مستهدفة في المدينة. إن سكان كابول يعيشون حاليا في خوف مطلق.

لم يعد بعد الآن وقت لممارسة لعبة اللوم. لدينا فرصة لمنع وقوع المزيد من أعمال العنف ومنع أفغانستان من الانزلاق إلى حرب أهلية وتحولها إلى دولة منبوذة. لذلك، ينبغي لمجلس الأمن والأمين العام أن يستخدموا كل الوسائل المتاحة لهما للدعوة إلى الوقف الفوري للعنف واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ وأن يحضوا طالبان على الاحترام الكامل للعفو العام الذي عرضته، ووقف عمليات القتل المستهدف والهجمات الانتقامية، والالتزام بالقانون الإنساني الدولي؛ وأن يحثوا على عدم هدم أي مؤسسات عامة أو مؤسسات لتقديم الخدمات، بما في ذلك الأعمال الفنية في المتاحف والمؤسسات الإعلامية؛ والتشديد على أن أنه ستم محاسبة أي شخص ينتهك حقوق الإنسان للمواطنين الأفغان والقانون الإنساني الدولي؛ والعمل بسرعة على إنشاء ممر إنساني لإجلاء المعرضين لخطر انتقام طالبان وهجماتهما.

ينبغي لهما أيضا أن يحضوا البلدان المجاورة لأفغانستان على فتح حدودها وتيسير خروج الأشخاص الذين يحاولون الفرار، ودخول السلع

ولكن الأهم أننا سنبقى ونقدم الدعم للشعب الأفغاني في وقت الحاجة. واستشرافا للمستقبل، أدعو إلى وضع حد فوري للعنف، وإلى احترام حقوق جميع الأفغان، وإلى امتثال أفغانستان لجميع الاتفاقات الدولية التي هي طرف فيها.

إن الشعب الأفغاني أبيّ وثري في تراثه الثقافي. لقد خبرت أجيال منه الحرب والمشقة. إنه جدير بدعمنا الكامل. والأيام المقبلة محورية إن العالم يراقب. ولا يمكننا أن نخيب آمال أبناء شعب أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد إسحاقزاي (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة للكلام في جلسة أخرى لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان، وأشيد بقيادة الهند للمجلس خلال هذه الفترة الحرجة. نرحب بعقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان، ونشكر جميع أعضاء المجلس، ولا سيما إستونيا والنرويج على دورهما في تنظيمها، بوصفهما شريكين في صياغة الوثائق المتعلقة بأفغانستان.

إنني أتكلم اليوم باسم ملايين الأشخاص في أفغانستان الذين ما برح مصيرهم يتأرجح في كفة الميزان ويواجهون مستقبلا غامضا للغاية. وأتكلم باسم ملايين الفتيات والنساء الأفغانيات اللواتي على وشك أن يفقدن حريتهن في الذهاب إلى المدارس والعمل، والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد. وإنني أتكلم باسم الآلاف من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، والأكاديميين، وموظفي الخدمة المدنية، وأفراد الأمن السابقين الذين تتعرض حياتهم للخطر في سبيل الذود عن حقوق الإنسان والديمقراطية.

إنني أتكلم باسم آلاف المرشدين داخليا الذين بأمس الحاجة إلى المأوى والغذاء والحماية في كابول وأماكن أخرى. وكما يرى الأعضاء بأنفسهم، فإن الحالة في كابول، وهي مدينة يقارب عدد سكانها ٦ ملايين نسمة، تبعث على القلق البالغ، على أقل تقدير. لقد رأينا مشاهد

أفغانستان. وتدعو إستونيا من هم في السلطة ومن يشغلون مناصب تتطوي على سلطة في أفغانستان إلى التقيد بالقانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي، والتمسك بالقواعد والمعايير المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن من لم يتغير هو أن أكثر من نصف سكان أفغانستان بحاجة إلى المعونة الإنسانية. وإنه في غاية الأهمية ضمان عدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية، وتمكين الذين يقدمون المعونة الإنسانية من العمل بأمان. وندعو جميع الأطراف إلى تمكين وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تقدم المساعدة من إيصال المساعدات الإنسانية الفورية والأمنة من دون أي عراقيل. هذا هو الوقت المناسب للبناء، والإصلاح، والتعافي، وليس وقت الانتقام والنهب والتريخ، بل إنه الوقت الحاسم لإحلال السلام.

إن شعب أفغانستان جدير بالتمتع بالسلام والأمن. ولا يمكن ضمان إنهاء الصراع في أفغانستان بصورة مستدامة إلا من خلال التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تدعم الحماية الدستورية لحقوق جميع سكان أفغانستان، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى أقليات. أن الحل السياسي التفاوضي وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى إحلال السلام المستدام في البلد، فضلا عن تحقيق الاستقرار في المنطقة.

أود أن أؤكد مجددا أن التزام إستونيا تجاه شعب أفغانستان لا يزال ثابتا. ومهما يكن من أمر، فإن تعاوننا مع أي قيادة مستقبلية في أفغانستان سيرتكز على استعدادها لدعم الإنجازات الإيجابية التي تحققت في العقود الأخيرة، والعمل وفقا لقواعد ومعايير القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وسنواصل دعمنا السياسي والمالي، المشروط بصون حقوق الإنسان في البلد والحفاظ على الإنجازات الديمقراطية. نرحب بجهود جيران أفغانستان وشركائها الذين قدموا مساعدتهم في شكل توفير المأوى للذين يفرون من المخاطر ومن حالة الترقب المصاحبة للصراع المسلح.

أنهي بياناي بتوجيه الشكر الجزيل إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. لقد أضحت جهود البعثة الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، وكذلك سلامة وأمن موظفيها.

لأغراض الإغاثة والعمليات الإنسانية؛ وأن يحضا على إنشاء حكومة انتقالية شاملة وتمثيلية تضم جميع المجموعات العرقية وممثلات النساء، بحيث يمكن أن تؤدي إلى حل مشرف ودائم للصراع، وتحقيق السلام، والحفاظ على مكاسب السنوات العشرين الماضية، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات؛ وأن يشددا على أن المجلس والأمم المتحدة لن يعترفا بأي إدارة تستولي على السلطة بالقوة أو بأي حكومة ليست شاملة وممثلة لتنوع البلد.

كذلك عليهما أن يذكرنا بشكل قاطع بأنهما لن يعترفا باستعادة الإمارة الإسلامية، كما أكدت ذلك بيانات المجلس واتفاقاته السابقة؛ ووضع ضمانات دولية لتنفيذ اتفاق سياسي في المستقبل؛ أخيرا، أن يعمل على حشد المساعدات الإنسانية العاجلة لـ ١٨ مليون شخص في أفغانستان، لا سيما للذين شردهم الصراع الحالي. ولا يزال النداء الإنساني للأمم المتحدة البالغة قيمته ١,٣ مليار دولار ممولا بنسبة ٤٠ في المائة. من هنا نهيب بالمجتمع الدولي تلبية ما تبقى من هذا النداء المنقذ للحياة من أجل تقديم المعونة الحيوية لجميع المشردين داخليا.

في الختام، أود أن أشكر الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى العديدة الموجودة في الميدان التي تقدم الدعم الإنساني المنقذ للحياة وترصد حقوق الإنسان على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ليباند (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بحضور الأمين العام والممثل الدائم لأفغانستان، وبرسائلهما القوية.

في جلستنا المنعقدة في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8831)، أعربنا بوضوح عن قلقنا البالغ ومؤداه أن عدد المدنيين الذين قُتلوا وجرحوا في أفغانستان قد بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث تتحمل حركة طالبان المسؤولية عن أكبر قسط من الخسائر البشرية. واليوم، فإن طالبان بعد أن أعلنت سيطرتها على أفغانستان، تتحمل قدرا أكبر من المسؤولية والمساءلة عن سلامة وأمن جميع الناس في

أعضاء الطالبان من الناحية الفعلية ستحدد بدرجة كبيرة مدى استعداد المجتمع الدولي وقدرته على إقامة علاقات مع حكومة أفغانية جديدة في المستقبل تشارك فيها الطالبان والتعاون معها ودعمها، والكيفية التي سيتم بها كل ذلك.

ويجب أن تكون استعادة القانون والنظام في كابل أولوية قصوى. وقد وردت تقارير مقلقة عن حدوث أعمال نهب وفوضى. وكذلك فإن الحالة الراهنة في مطار كابل الدولي وحوله غير واضحة ومثار قلق شديد. وندعو جميع الأطراف إلى كفالة تمكن جميع الرعايا الأفغان والأجانب الراغبين في مغادرة البلد من القيام بذلك بطريقة آمنة ومنظمة. وقد تسبب العنف المستمر في أرجاء أفغانستان، بما في ذلك المناطق الحضرية، في إلحاق ضرر جسيم بالمدينين، ولا سيما منهم الأطفال، فضلا عن انقطاع الخدمات والإضرار بالهياكل الأساسية المدنية، بما فيها هياكل توفير المياه والصرف الصحي والغذاء والتعليم والخدمات الصحية. ويجب إتاحة تلك الخدمات من جديد على نحو آمن وفوري.

ويساورنا قلق عميق إزاء عدد الانتهاكات الخطيرة المبلغ عنها للقانون الدولي الإنساني، وانتهاكات حقوق الإنسان في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع المسلح الدائر في جميع أنحاء البلد، ونشدد على الضرورة والحاجة الملحة لتقديم الجناة إلى العدالة. ويجب على جميع الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني في كافة الظروف، بما في ذلك التزاماتها بحماية المدينين. ولا يمكن التوصل إلى نهاية مستدامة للنزاع في أفغانستان إلا من خلال تسوية سياسية شاملة للجميع وعادلة ودائمة وواقعية تصون حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والأطفال والأقليات.

ونعرب عن تأييدنا للجهود السياسية والدبلوماسية الجارية التي تتركز على الدوحة وكابل معاً لكفالة عملية انتقالية منظمة تحول دون إراقة المزيد من الدماء. ونشيد بالجهود الدبلوماسية الجارية التي يبذلها عدد من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الولايات المتحدة وقطر وباكستان.

السيد كفالهايم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الطارئة بشأن الحالة في أفغانستان. أود أيضا أن أشكر الأمين العام على مشاركته وإحاطته، وأشكر السفير إسحاقزاي على ملاحظاته.

إنني أردد ما قاله الأمين العام والمتحدثون السابقون، أي أن الحالة في أفغانستان خطيرة للغاية.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، وفي خضم صراع عنيف ومستمر، انهارت قوات الأمن والدفاع الوطنية في البلد انهيارا تاما تقريبا. وخلال الساعات الأربع والعشرين إلى الثماني والأربعين الماضية، تفككت قيادة الحكومة المركزية. ويواجه البلد وسكانه الآن عدة أزمات متراكمة وذات أبعاد خطيرة جدا - المعاناة والمشقة بسبب النزاع العنيف، والجفاف وانعدام الأمن الغذائي، فضلا عن جائحة مرض فيروس كورونا وغيرها من الأمراض المعدية، مثل شلل الأطفال والحصبة.

ويجب علينا نحن في مجلس الأمن، والمجتمع الدولي بأسره، أن نُظهر التزامنا المستمر تجاههم، بالأقوال والأفعال على حد سواء. وفي هذه الأوضاع غير المسبوقة، تدعو النرويج إلى وضع حد فوري للعنف في أفغانستان، واستعادة الأمن والنظام المدني، والدخول في محادثات عاجلة لحل أزمة السلطة الدستورية الراهنة والتوصل إلى تسوية سلمية. والحقيقة التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتعامل معها

الآن هي أن حركة طالبان تمارس سيطرة فعلية على غالبية الأراضي الأفغانية، بما فيها العاصمة كابل. وقد أحطنا علما بعناية ببيانات ممثلي طالبان خلال الأيام القليلة الماضية. ويشمل ذلك ضمان أمن وسلامة جميع الأفغان والدبلوماسيين والعاملين في المجال الإنساني. وقد أفيد بأن العاملين الحكوميين، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، لن يواجهوا أي نوع من الانتقام. وعلاوة على ذلك، أكد ممثلو الطالبان أن فرص العمل والتعليم ستظل متاحة للنساء والفتيات. وتلك أقوال تبعث على التفاؤل. ومع ذلك فلن يحكم على الطالبان بالأقوال، بل بالأفعال خلال الأيام والأسابيع والأشهر المقبلة. فالطريقة التي يتصرف بها

خلال الـ ٧٢ ساعة الماضية. ونرحب بمشاركة وفد أفغانستان في جلسة اليوم.

فخلال عطلة نهاية الأسبوع الماضية، اجتمع أعضاء المجتمع الدولي ليؤكدوا بشكل قاطع ضرورة أن يتمكن كل أفغاني من العيش في أمان وأمن وكرامة. كما طالبنا جميع الأطراف في أفغانستان بكفالة أمن المغادرين وحماية الأرواح والممتلكات البشرية.

واليوم أود أن أكرر هذه الدعوة وأؤكد عليها غاية التأكيد. فيجب حماية السكان المدنيين، بمن فيهم الصحفيون وغير المقاتلين. ويجب وقف الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية. ويجب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين الأفغان، ولا سيما منهم النساء والفتيات وأبناء الأقليات. وكذلك ندعو جميع الأطراف إلى منع الإرهاب، ويجب علينا جميعاً أن نكفل ألا تكون أفغانستان أبداً قاعدة للإرهاب مرة أخرى. كما ندعو الطالبان إلى السماح للمنظمات الإنسانية بمواصلة عملها الحيوي في أفغانستان.

وبالإضافة إلى العنف المستمر، يعاني الشعب الأفغاني معاناة شديدة من آثار مرض فيروس كورونا ومن الجفاف. ويجب أن تظل تلك الاحتياجات الإنسانية العاجلة في مقدمة أذهاننا جميعاً خلال الساعات والأيام والأسابيع المقبلة وما بعدها. ويجب إتاحة وصول موظفي ووكالات المساعدة الإنسانية بصورة آمنة وبدون عوائق لتقديم المساعدة المنقذة للحياة للأعداد المتزايدة من الأفغان المحتاجين. ويساورنا قلق عميق لأن المعونة لا تتدفق الآن إلى ضحايا الأزمات. فقد أفاد برنامج الأغذية العالمي بوجود أكثر من ٥٠٠ طن من المعونة المكدسة حالياً في المعابر الحدودية التي استولت عليها قوات الطالبان. ويجب استئناف تسليم تلك المعونات فوراً، ويجب أن يتاح لبرنامج الأغذية العالمي ممر آمن فوري ومستدام لإيصال هذه المساعدة التي تمس الحاجة إليها.

وأخيراً - وتلك مسألة ذات أهمية حاسمة - يجب السماح لجميع الرعايا الأفغان والدوليين الراغبين في المغادرة بالقيام بذلك بأمان. وقد أوضح الرئيس بايدن أن أي إجراء يعرض رعايا الولايات المتحدة أو

ويجب أن تكون الحكومة الجديدة المقبلة موحدة وشاملة وتمثيلية وقائمة على المشاركة. ويجب أن تتطوي على مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومجدية. ويجب أن تنقيد بالتزامات أفغانستان الدولية، بما في ذلك ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان العالمية.

وأخيراً فإن الوضع يبدو يائساً بالنسبة لبناء السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، ولا سيما النساء الشجاعات اللواتي دافعن لسنوات عن حقوقهن وطالبن بالمشاركة على قدم المساواة وبإسراع صوتهن فيما يخص مستقبلهن. والتهميش المستمر للمنتمين إلى هذه الفئات في المفاوضات، فضلاً عن إخضاعهم للأعمال الانتقامية والعنف الموجه ضدهم وضد أفراد أسرهم، يثير قلقاً عميقاً بشأن سلامتهم وبشأن هدف التسوية السياسية الشاملة.

وفي الوضع الراهن، تقع على عاتقنا جميعاً، نحن أعضاء المجلس، والمجتمع الدولي عموماً، مسؤولية كفالة حمايتهم، ويجب علينا استخدام جميع وسائل الدعم والقنوات الدبلوماسية والسياسية لتضخيم أصواتهم وحمايتهم من الأذى.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية)

(بالإنكليزية): أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الرصينة وبيانه المؤثر. ويكتسي دوره، إلى جانب دور مبعوثه الشخصي جان أرنو، والممثلة الخاصة ليونز وفريقها في الميدان، أهمية حيوية بصفة خاصة الآن إذ نستهل فترة متقلبة ودرجة تتطلب من المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واضح وموحد.

وتقدر الولايات المتحدة تقديراً عميقاً الجهود المتواصلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة في الميدان في أفغانستان، التي تواصل تقديم المساعدة المنقذة للحياة للأفغان المحتاجين.

ونشكر أيضاً وفدي النرويج وإستونيا على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم، كما نشكر الهند على تنظيمها، بالنظر إلى الأحداث التي وقعت

إن التقدم الديمقراطي، ومكافحة الجريمة المنظمة - وخاصة مكافحة المخدرات - وحماية التراث الثقافي، كلها أوجه تقدم أعادت أفغانستان إلى مجتمع الأمم خلال السنوات العشرين الماضية ويجب عدم محوها.

والأولوية الثالثة هي، بطبيعة الحال، الوحدة الأفغانية. فلا يمكن تحقيق السلام إلا إذا شارك الجميع.

أخيراً، يجب ألا تطغى الحالة الأمنية على الطابع الملح للحالة الإنسانية. ويتسبب النزاع في ارتفاع عدد النازحين وزيادة الاحتياجات الهائلة أصلاً للسكان. ويجب أن تصل المعونة الإنسانية إلى الجميع. وينبغي ضمان وصول العاملين في المجالين الطبي والإنساني إلى جميع المحتاجين، فضلاً عن حماية هؤلاء الموظفين.

في الختام، أود أن أذكر المجلس بأن فرنسا تقف إلى جانب شعب أفغانستان وجميع شركائهم من أجل المضي قدماً على طريق السلام. وأول هؤلاء الشركاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وإنني أثنى على شجاعة أفرقة تلك البعثة الرائعة للغاية تحت قيادة السيدة ديورا ليونز وتنسيقها، وعلى عملهم الشاق. كما أرحب بعمل السيد جان أرنو.

إن ثمة دوراً أساسياً لا غنى عنه للأمم المتحدة في أفغانستان، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك بمفردها. وسيكون الالتزام الثابت للمجتمع الدولي تجاه الشعب الأفغاني على نفس القدر من الأهمية البالغة في الشهور والسنوات المقبلة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

إن ما يحدث الآن في أفغانستان مأساة. ولطالما اعتقدنا أن الطريق الوحيد نحو السلام المستدام في أفغانستان والاستقرار الإقليمي يكمن في إيجاد تسوية سياسية عن طريق التفاوض. وعملنا جاهدين لبث الحياة في مفاوضات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان وعملنا بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وحلفائنا الرئيسيين والقوى الإقليمية الأخرى.

بعثتنا للخطر سيواجه برد عسكري سريع وقوي. وتعد الولايات المتحدة بإعادة توطين الأفغان في بلدنا بسخاء، كما تتلج صدري التعهدات التي رأيناها من الدول الأخرى بأن تفعل نفس الشيء. وعلينا جميعاً أن نفعل المزيد، فقد حان الوقت لاتخاذ الإجراءات. ونحث جيران أفغانستان وغيرهم في المنطقة وخارجها على توفير الملاذ، بصورة مؤقتة أو دائمة، للأفغان الذين يحاولون الفرار. ويجب علينا معاً أن نبذل وسعنا لمساعدة الأفغان الراغبين في المغادرة والبحث عن ملجأ.

وسأختتم مداخلتني من حيث بدأت. إن الشعب الأفغاني يستحق أن يعيش في أمان وأمن وكرامة. ونحن أعضاء المجتمع الدولي على استعداد لمساعدته.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة في هذه اللحظة المأساوية والتاريخية بالنسبة لأفغانستان. إن هذا بالفعل وقت عصيب، حيث يجري طي صفحة وأصبح الغموض يكتنف مستقبل البلد، الذي عانى بالفعل أشد المعاناة، أكثر من أي وقت مضى. وقد سمعنا الأمين العام يعرب عن شواغله التي نتشاطرها. وتتجه أنظارنا نحو كابول، حيث يتعرض السلام والأمن في أفغانستان والمنطقة بأسرها للخطر.

أود أن أبدأ بإعادة تأكيد إدانتنا الشديدة لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تحدث حالياً في أفغانستان. ويجب على جميع أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار واحترام القانون الدولي.

وفي خضم العنف، أفكر بشكل خاص في جميع أولئك الذين بنوا أفغانستان الحديثة اليوم والذين يجب حمايتهم. ويجب أن تكون حمايتهم، ولكن على نطاق أوسع حماية المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، أولوية مطلقة. ولن يفلت المسؤولون عن الانتهاكات من العقاب. ويجب أن يبقى مجلس الأمن على تطور الحالة قيد اهتمامه. ويجب ألا ننسى المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. ولا بد من حماية المرأة واحترام حقوقها.

في المنطقة، من أجل جعل أفغانستان بلدا أكثر استقرارا وشمولا لجميع سكانها.

ومن الأهمية بمكان أن ينسق المجتمع الدولي بشكل وثيق في الأيام والأسابيع المقبلة لضمان أن نبعث برسالة واحدة في انخراطنا مع أفغانستان. وستستخدم المملكة المتحدة رئاستها لمجموعة الدول السبع وعضويتها في المجلس للمساعدة في جعل هذا التنسيق وثيقا بقدر أكبر وفي معالجة المحنة الإنسانية التي يواجهها الشعب الأفغاني الآن.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، تونس وكينيا والنيجر، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ١٣).
أشكر الأمين العام على إحاطته بشأن آخر التطورات في أفغانستان. تعيد مجموعة ١٣ تأكيد دعمها لجهود تحقيق الاستقرار التي تبذلها الأمم المتحدة سعياً إلى إيجاد حل للأزمة الأفغانية، التي ما فتئت تتطور على نحو مثير للقلق خلال الأيام القليلة الماضية.

وتأتي هذه الجلسة في أعقاب جلسة مماثلة عقدناها في ٦ آب/أغسطس (انظر S/PV.8831). وإن كان ثمة أمل لا يزال يراودنا حالياً - مهما كان ضئيلاً - فهو أن تستجيب طالبان لنداءنا وتوقف هجماتها، حيث أننا نواجه اليوم أمراً واقعاً، يتمثل في الانهيار الفعلي للحكومة الأفغانية واستيلاء المتمردين على السلطة. وتشجب مجموعة ١٣ العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والخسائر في الأرواح والمعاناة التي يكابدها السكان المدنيون الذين يُجبرون على مغادرة ديارهم بسبب القتال الأخير في جميع أنحاء البلد.

ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية. ونكرر أيضاً رفضنا المبدئي لأي استيلاء على السلطة بالقوة وندعو إلى إقامة حوار فعال، لأننا مقتنعون بأن الحل الناجع الوحيد للنزاع هو التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض. ونحيط علماً بالمناقشات التي دارت بين طالبان ومختلف أصحاب المصلحة الأفغان. ونأمل أن

وتعهدت حركة طالبان، في الدوحة، بالدخول في تلك المحادثات بحسن نية. وتمثل أعمالها على أرض الواقع نكثاً بذلك الوعد. ويتعين على طالبان أن تقوم على الفور بثلاثة أشياء.

أولاً، يجب وقف جميع الأعمال العدائية والعسكرية لضمان حماية المدنيين والسماح برحيل آمن ومنظم للمواطنين الأجانب وغيرهم ممن يرغبون في المغادرة.

ثانياً، يجب على الحركة أن تلتزم بشكل قاطع بعدم إيواء أو إعطاء ملاذ آمن للجماعات الإرهابية التي تعرض البلدان الأخرى للخطر.

ثالثاً، يجب على طالبان أن تفي بوعودها بحماية حقوق الإنسان والتمسك بها، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات والأقليات.

وقد رأينا أدلة على انتهاكات طالبان لحقوق الإنسان في المناطق التي سيطرت عليها، بما في ذلك اضطهاد الأقليات وفرض قيود صارمة على المرأة وادعاءات الزواج القسري واستخدام المدنيين كدروع بشرية. وإذا استمرت حركة طالبان في انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، فلا يمكنها أن تتوقع أن تتمتع بأي شرعية في نظر الشعب الأفغاني أو المجتمع الدولي.

ونظراً للحالة الأمنية الهشة، تواجه أفغانستان الآن أزمة إنسانية كارثية. وحال عدم إمكانية الوصول دون معرفة الحجم الحقيقي للمشكلة. وكان نصف السكان بالفعل في حاجة إلى المساعدة الإنسانية في بداية العام، والوضع أسوأ بكثير الآن. ويجب على طالبان احترام القانون الدولي الإنساني والسماح للمنظمات الإنسانية بمواصلة عملها بضمان الوصول الآمن دون عوائق إلى المحتاجين.

لطالما كانت المملكة المتحدة في صدارة مقدمي المعونة الإنسانية لأفغان في أفغانستان وفي المنطقة سواء. وعلى مدى السنوات الأخيرة، كانت المملكة المتحدة فخورة بأن تكون أحد المساهمين الرئيسيين في صندوق الأنشطة الإنسانية من أجل أفغانستان. وسنواصل العمل مع شركائنا في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، والأهم من ذلك،

وبينما يتطلب صنع السلام تسوية بين المقاتلين، نرى أن المجتمع الدولي لا يرغب في أن تكافئ عمليات السلام استخدام التدخلات العسكرية والارتباط بالمنظمات الإرهابية، وأن تضيي الشرعية عليهما من خلال الاعتراف السياسي. ونذكر بالكيفية التي طردت بها طالبان من السلطة بسبب دعمها لتنظيم القاعدة. إن التقارير التي تفيد بالإفراج عن سجناء ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة على يد الطالبان تثير قلقا بالغا. ومن شأن هذه الأعمال أن تشجع الشبكات الإرهابية وتحفز ولادة جديدة لتصدير الإرهاب، ولا سيما إلى بلدان المناطق التي لديها نزاعات قائمة.

وذكرت مجموعة ١+٣ في بيانها المؤرخ ٦ آب/أغسطس (انظر S/PV.8831) بقرار المجلس تقسيم قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ردا على الجهود التي تبذلها الحكومة الأفغانية للتفاوض على عملية سلام مع حركة طالبان من شأنها أن تؤدي إلى المصالحة الوطنية في أفغانستان. وكان الهدف من ذلك توفير طوق نجاة في المستقبل لأعضاء حركة طالبان الذين يرغبون في التخلي عن العنف والنأي بأنفسهم عن تنظيم القاعدة. ولذلك، يجب على المجلس ألا يتوانى عن مطالبته بأن تبذل حركة طالبان جهودا متواصلة لتبني السلام، ووقف صلاتها بتنظيمي القاعدة وداعش، والانخراط في عملية سلام تحول أفغانستان إلى مصدر صاف للسلام. وكما نستنتج، تلاحظ مجموعة ١+٣ أن الحالة في أفغانستان متقلبة للغاية ولا يمكن التنبؤ بها. وترقب الجماعات المتمردة المسلحة والجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم عن كثب لتكرار الأحداث التي تتكشف. ولذلك، يجب على المجلس أن ينظر بعناية في القرارات التي يتخذها، مدركا تماما أن بناء مسارات سياسية للكينانات التي تستخدم الإرهاب لتحقيق أهداف سياسية سيؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج عكسية.

وأخيرا، تؤكد تونس وكينيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر تضامنها الثابت مع شعب أفغانستان خلال هذه الأوقات العصيبة، ونؤكد من جديد دعمنا لرؤيته المتمثلة في بلد مسالم وتقدمي.

تسفر تلك المفاوضات عن تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة شاملة للجميع، تأخذ في الاعتبار الآراء السياسية الأخرى داخل البلد. ونحث أيضا المجتمع الدولي وجميع القوى الإقليمية التي لديها نفوذ على الأطراف المتحاربة على استخدام ذلك النفوذ والدعوة إلى وقف دائم لإطلاق النار، وهو شرط لإجراء حوار حقيقي.

وبينما يصعب التنبؤ بما ستجري به الأيام والشهور والسنوات المقبلة، ولا سيما على صعيد الحالة السياسية والأمنية، لا يزال هناك أمر واحد مؤكد: إن أفغانستان على شفا كارثة إنسانية، وأول ضحاياها هم النساء والأطفال. ولذلك، تود مجموعة ١+٣ أن تسلط الضوء على أهمية إيجاد حل عاجل ومستدام للأزمة الإنسانية المتردية أصلا، التي تقامت بسبب القتال الأخير.

وأدت آثار التصاعد الأخير للعنف، مقترنة بآثار تغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا، إلى إيجاد حالة يعاني فيها أكثر من ثلث السكان من انعدام الأمن الغذائي ويجري تهجير الآلاف داخليا، وغالبيتهم الساحقة من النساء والأطفال. وندعو الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية إلى تكثيف دعمها للسكان النازحين والوفاء بالتعهدات التي قطعتها بدعم الخطة الإنسانية لأفغانستان.

ويحتاج الشعب الأفغاني الآن أكثر من أي وقت مضى إلى دعم وتضامن المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية لمساعدته على اجتياز هذه المرحلة العسيرة. ويجب بذل كل جهد ممكن لتخفيف آلام الحرب الأهلية ومساعدة الأفغان في جهودهم الرامية إلى تحقيق السلام وتهيئة بيئة مستقرة تفضي إلى بذل مساع لإقامة حكم ديمقراطي، فضلا عن تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

ولا تزال مجموعة ١+٣ ترحب بالمساعي الحميدة للأمم المتحدة وجميع الجهود الدبلوماسية الأخرى التي تبذلها البلدان المجاورة للحد من التوتر من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للأزمة، وتؤيد تلك الجهود تأييدا كاملا. وعلاوة على ذلك، نؤكد أن السعي إلى السلام يجب ألا يكون على حساب حقوق الإنسان الأفغان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل والأقليات العرقية والدينية في أفغانستان.

الإنسانية، كما يجب تيسير عمل جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء في المجال الإنساني دون استثناء.

ويجب عدم التخلي الآن عن عملوا من أجل السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين سعوا بلا كلل لتعزيز حقوق مواطنيهم وحمايتهم.

وأود أن أحاطب نساء أفغانستان مباشرة - النساء اللاتي يمثلن الفئة الأكثر تعرضا للخطر وينتظرن مستقبل غامض مع حل الحكومة الديمقراطية. ولئلا يكون هناك أي شك في خطورة الحالة، أتكلم إلى النساء في المطار مع أطفالهن وأسرهن الذين يحاولون إيجاد مخرج من البلد؛ والنساء المختبئات في بيوتهن؛ والنساء النائمات في الشوارع؛ والنساء اللاتي لا يزلن يناضلن من أجل السلام وحقوق الإنسان على الرغم من أن ذلك قد يعرض حياتهن للخطر الآن.

وأقول لنساء أفغانستان إننا نسمع نداءاتهن للمجتمع الدولي في هذا الوقت المظلم. إن خوفهن وسخطهن وشعورهن بالخيانة مفهومة ولها ما يبررها. وأدعو المجلس إلى الوقوف إلى جانب نساء أفغانستان. إذ لا يمكن التضحية بحقوقهن ومشاركتهن في المجتمع الأفغاني في المستقبل. فنتك هي مسؤوليتنا المشتركة المطروحة أمامنا. ويجب أن تكون على رأس أولوياتنا. ويمكننا جميعا، بل وينبغي لنا، أن ننق على أنه يجب حماية حقوق المرأة في أفغانستان، كمبدأ غير قابل للتفاوض في جميع المناقشات. فهذا هو مستقبل أفغانستان.

وتفيد التقارير أن حركة طالبان قالت إنه ليس للنساء ما يخشيه، ومع ذلك نسمع تقارير متعددة وموثوقة عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة، وزيجات قسرية، وعنف جنسي وجنساني. إن إخبار المجتمع الدولي بما يريد سماعه لن يخدم أحدا. ولن نغض الطرف عن ذلك. وندين بأشد العبارات استهداف حركة طالبان المتعمد للنساء والفتيات. ويجب أن تكون الفتيات حرات في الذهاب إلى المدرسة؛ ويجب أن تكون المرأة قادرة على المشاركة الكاملة في المجتمع؛ ويجب أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان أحرارا في القيام بذلك.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على حضوره هنا اليوم وعلى كلماته القوية جدا في بداية جلستنا.

لقد أيدنا عقد هذه الجلسة العاجلة لمناقشة التطورات المأساوية التي تتكشف في أفغانستان. وخلال الأسابيع الماضية، كما سمعنا، شهدنا في الوقت الحقيقي سيطرة حركة طالبان بالقوة على المدن الأفغانية، وبلغت ذروتها بفقدان سيطرة الحكومة في كابل. لقد رأينا جميعا مشاهد الفوضى في المطار. ولا يمكننا القول إننا لم نحذر من هذه النتيجة المحتملة. ففي القاعة، استمعنا إلى العديد من الإنذارات المثيرة للقلق، ولا سيما الشهادات الشجاعة التي أدلى بها أعضاء المجتمع المدني الأفغاني. ومن المحزن والمأساوي بالنسبة للكثيرين، أننا فشلنا في الاستجابة لتلك التحذيرات. وسيتعين علينا الآن أن نعالج العواقب. وفي مواجهة أزمة تتكشف أبعادها المأساوية، سيتعين على المجلس الآن أن يتحمل مسؤولياته ويتصرف.

وهذه حالة مفجعة لجميع سكان أفغانستان. وكما فعلنا باستمرار في القاعة، ندين العنف المروع والهجمات العشوائية التي ترتكب ضد المدنيين في أفغانستان. ويجب أن ينتهي العنف والتخويف. ومن الواضح أننا دخلنا مرحلة جديدة في أفغانستان. ولن يتحقق السلام إلا من خلال حل متفق عليه وشامل ومتفاوض عليه. فالعنف لا يوفر الشرعية، ولا يحقق سلاما دائما. ومن الحتمي احترام سيادة القانون والامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الآن إلى أقصى درجات ضبط النفس لحماية الأرواح وكفالة تلبية الاحتياجات الإنسانية الماسة.

ونظرا للطابع الملح للحالة والمحنة البائسة التي يواجهها الشعب الأفغاني، من الحيوي أن نعمل على معالجة الأزمة التي تواجه أفغانستان. فالأرواح معرضة لخطر وشيك بسبب تفاقم العنف والتشريد وانعدام الأمن الغذائي. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية الاستجابة والعمل على حماية المدنيين وتخفيف معاناة الشعب الأفغاني. ويجب كفالة وحماية الوصول الآمن والموثوق للمساعدات

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):
تؤيد المكسيك عقد الجلسة الطارئة اليوم. أشكر الأمين العام على إحاطته بشأن آخر التطورات في أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الوفود الحاضرة في القاعة هذا الصباح، وأرحب وأشيد بوجود الممثلة الدائمة لأفغانستان.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، وخاصة خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، دخل النزاع في أفغانستان مرحلة أشد فتكا وتدميرا. وأدى تقدم طالبان في المراكز الحضرية الرئيسية والآن إلى كابول إلى تغيير جذري في ديناميات السلطة وكان له أثر إنساني يبعث على القلق العميق. وبدل الهجوم العسكري على أنه لم يتم التفاوض بعد على وقف إطلاق النار، وأن أعداد ضحايا النزاع قد وصلت إلى أعلى معدلاتها على الإطلاق.

وترفض المكسيك استخدام القوة والعنف. وتشدد بقوة على ضرورة احترام الإطار المؤسسي لأفغانستان والسعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية. ويجب أن يقرر جميع الأفغان مستقبل بلدهم بطريقة ديمقراطية. ويشجب بلدي بشدة الهجمات المتمدة ضد السكان المدنيين. إن التقارير عن الإعدام بإجراءات موجزة والاستهداف المتمدد للنساء وممارسات الضرب والقيود المفروضة على وسائل الإعلام والرقابة، جميعها بمثابة إنذار للمجتمع الدولي.

ولا تزال أشد الفئات ضعفا هي التي تدفع الثمن الباهظ للتخندق السياسي والعسكري في أفغانستان. ويؤثر المسار الكارثي للعنف على السكان الذين يجدون أنفسهم في ظروف تزداد خطرا ولا تتوفر لهم سوى خيارات قليلة جدا، لا سيما النساء والفتيات. كما أن العاملين في المجال الإنساني والأطباء والمترجمين وغيرهم من مقدمي الخدمات الدوليين معرضون للخطر بشكل خاص في هذا الوقت. ومن مظاهر هذا الضعف الموجة الهائلة من التشريد التي نشهدها وحاجة المدنيين الماسة إلى الفرار من البلد.

لقد أسفرت الحملة العسكرية عن تحول جذري في السيطرة على الأراضي والوسائل المادية. ويدعو بلدي المكسيك المجتمع الدولي

وبحكم تركيزي على احتياجات المرأة، أود بالطبع أن أدين الأعمال الانتقامية والهجمات التي يتعرض لها الرجال الأفغان، وأفعال الإعدام بإجراءات موجزة. ويجب أن يتوقف ذلك أيضا.

لقد حان الوقت للتعلم من الماضي، وإلا سيكون مصيرنا أن نرى أسوأ فصول التاريخ تعيد نفسها في أفغانستان. فعقدان من التقدم يتكشfan أمام ناظرينا. لقد عمل أفراد الشعب الأفغاني بجهد كبير وفقدوا الكثير ليروا مستقبلهم يعيد ماضي أمهاتهم وآبائهم وجداتهم وأجدادهم - أجيال فقدت بسبب النزاع.

ولا يمكن بناء سلام قوي ودائم إلا من خلال مفاوضات شاملة وتمثيلية. ولنكن واضحين هنا اليوم - إن الحكم المقبل لأفغانستان لا يمكن أن يحظى بدعم المجتمع الدولي وتأييده إلا إذا كفل المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة، التي تضم الأقليات والشباب، وتمسك بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمن الالتزام بسيادة القانون والمساءلة، على النحو المبين في القرار ٢٥١٣ (٢٠٢٠).

ونرى أن المجلس بحاجة إلى أن يكون مستعدا للنظر في اتخاذ تدابير أخرى من مجموعة الأدوات تحت تصرفه مع تطور هذه الأزمة. وتحدثت وزيرة التعليم الأفغانية رانجينا حميدي في الساعات الأخيرة عن خوفها، الذي تشاركه فيه العديد من النساء الأفغانيات، من أنها ستضطر إلى دفع ثمن محاولتها جعل أفغانستان مكانا أفضل ونشاطها في مجتمعها، وإعمال حقوقها ببساطة.

وأيرلندا تدعو المجلس إلى أن يبعث رسالة واضحة اليوم. وفي حين أن الكثير، بما في ذلك المستقبل السياسي لأفغانستان، غير مؤكد حاليا، فإن ما هو واضح هو أن عدم الاحترام الكامل لحقوق جميع سكان أفغانستان والتمسك بها، ولا سيما حقوق وسلامة النساء والفتيات، لا يمكن قبوله ولن يقبل. ونحن مدينون بذلك لنساء أفغانستان ولكل شعبها الذي حافظ على إيمانه بعودة المجتمع الدولي بمستقبل أكثر إشراقا.

ويتمثل التزامنا في أن نعمل تضامنا معهم جميعا الآن في وقت الأزمة هذه.

سرعان ما هجرها بالأمس قادة البلد والأفغان العاديون وكذلك بعض من أعضاء السلك الدبلوماسي. ومن الواضح أن هذا التحول الحاد قد فاجأ الجميع بمن فيهم أولئك الذين أدلوا مؤخرا بتصريحات علنية عن الدرجة العالية من اللياقة العسكرية لهياكل إنفاذ القانون الأفغانية التي تم إعدادها وتدريبها على مدى السنوات العشرين الماضية.

ونواصل عموما رصد الحالة في البلد عن كثب. ونرى في الوقت الراهن أنه لا معنى للذعر. فالمهم أنه تم تجنب إراقة الدماء على نطاق واسع بين المدنيين. ونحث جميع الأطراف الأفغانية على الامتناع عن الأعمال العدائية والسعي إلى التسوية السلمية.

ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة الجهود الرامية إلى مساعدة أفغانستان في تحقيق المصالحة الوطنية. وما برحت اللجنة الثلاثية الموسعة - روسيا والصين وباكستان والولايات المتحدة - تشارك بنشاط في هذا الجهد. ونعتقد أنه يمكن لإيران أيضا أن تؤدي دورا هاما في هذا الصدد. وسنحدد خطواتنا الرسمية الأخرى فيما يتعلق بطالبان، وفقا لتطورات الحالة والإجراءات المحددة التي ستتخذها طالبان.

ووفقا لتقاريرنا، سعت طالبان بالفعل إلى حفظ النظام العام وأكدت تقديم الضمانات الأمنية للمدنيين وموظفي البعثات الدبلوماسية الأجنبية. ونثق في الظروف الراهنة، في أن أمن الموظفين الدبلوماسيين ووجود الأمم المتحدة في أفغانستان سيكفلان وأن مؤسساتهم ستتمتع بالحصانة. عليه ستواصل السفارة الروسية في كابول عملها بشكل عادي. ولكن ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التهديد الإرهابي المستمر في أفغانستان، بما في ذلك من قبل تنظيم الدولة الإسلامية - مقاطعة خراسان الذي يحتمل أن يمتد نشاطه الإرهابي عبر حدود أفغانستان، وبالتالي يهدد أمن البلدان المجاورة في وسط آسيا.

ويرتبط الإرهاب ارتباطا وثيقا بمشكلة المخدرات. كما أدى تدهور الحالة في أفغانستان خلال الأشهر الأخيرة إلى تدهور حاد في الحالة الإنسانية. ومما يثير القلق التقارير العديدة عن عدد المشردين داخليا وتدفقات اللاجئين عبر حدود البلد، مما يشكل عبئا إضافيا على الدول

على وجه الاستعجال إلى أن يقيّم بحزم نقل الأسلحة التي يمكن تحويلها أو أن ينتهي بها المطاف إلى الأيدي غير المقصودة. وما دام انتشار الأسلحة مستمرا ستحصل طالبان وغيرها من الجماعات على الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها بالقوة. ولذلك نحث على عدم الموافقة على عمليات النقل غير المسؤولة للأسلحة، فضلا عن ممارسة أعلى المعايير الدولية لاحتواء الأثر الكارثي للحالة في أفغانستان.

وعلى الرغم من الاتفاقات الموقعة ووجود إطار متين للقانون الدولي لمكافحة الإرهاب، فإننا نشعر بالقلق أيضا لاحتمال أن تصبح أفغانستان ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية مرة أخرى. ويجب أن يكفل أي سيناريو لمستقبل أفغانستان عدم حدوث ذلك.

ويجب على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، أن يشكل جبهة موحدة ليؤكد أن مسار العمل الحالي غير مقبول وأنه يجب احترام الالتزامات المتفق عليها، وأنه يجب تفضيل طريق الحوار والتفاوض السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو أولئك الذين يجرون حوارا مباشرا مع طالبان إلى أن يعربوا بأشد العبارات عن إدانتهم للهجمات على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والأقليات، فضلا عن الدعوة بوجه السرعة إلى استئناف المفاوضات على نحو بناء.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على أفكاره وآرائه بشأن الحالة في أفغانستان. ونود أيضا أن نشكر الممثل الدائم لأفغانستان، السفير غلام م. إسحاقزاي.

نحن نتابع عن كثب الحالة المتغيرة بسرعة في أفغانستان. وبمجرد الإعلان عن انسحاب القوات الأجنبية، سمعنا جميعا تقارير مثيرة للقلق عن تصاعد العنف وعدد الضحايا. علاوة على ذلك، وكما رأينا، سقطت المدن الأفغانية الكبرى دون مقاومة كبيرة.

ولم يمر على هذا سوى ١٠ أيام منذ المناقشة السابقة في مجلس الأمن (انظر S/PV.8831). وتغيرت الحالة في البلد خلال تلك الفترة إلى حد لا يمكن تصوره. واليوم، نتطلع جميع أنظارنا إلى كابول التي

الوطنية، مع احترام تطلعات الشعب الأفغاني إلى السلام والاستقرار والتنمية في البلد على المدى الطويل.

ثالثاً، هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود لمنع وقوع كارثة إنسانية في البلد. ويجب عدم تعطيل الخدمات الأساسية للسكان المدنيين، بما في ذلك الخدمات التي تتصدى لانعدام الأمن الغذائي وجائحة مرض فيروس كورونا. ويجب ضمان تقديم المساعدة الإنسانية على الفور وبصورة آمنة دون عوائق لمساعدة المحتاجين من أبناء الشعب الأفغاني. وندعو شركاء الأمم المتحدة الإقليميين والدوليين إلى مضاعفة جهودهم للوفاء بالأولويات المذكورة آنفاً، مع إيلاء اهتمام خاص وعاجل لحماية السكان المدنيين ومساعدتهم في هذا الوقت العصيب.

أخيراً وليس آخراً، نود أن نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأن نؤكد على أهمية ضمان أمن البعثة وسلامتها.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بحضور الأمين العام وأشكره على إحاطته المقدمة في جلسة اليوم. وقد استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلى به ممثل أفغانستان.

شهدت الحالة في أفغانستان تغيرات كبيرة. ونحن نحترم إرادة الشعب الأفغاني وخياراته. لقد استمرت الحرب في أفغانستان لأكثر من ٤٠ عاماً. وإنهاء الحرب وتحقيق السلام ليس مجرد طموح جماعي لأكثر من ٣٠ مليون أفغاني؛ بل هو الأمل المشترك للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة.

وتتمثل المهمة الملحة التي تنتظرنا حالياً في استعادة السلام والاستقرار والنظام في أقرب وقت ممكن لنتجنب إلى أقصى حد ممكن وقوع إصابات في أعمال عنف طائشة وتدقاً للاجئين على نطاق واسع. ولا يجوز انتهاك حقوق ومصالح البعثات الدبلوماسية وموظفيها في أفغانستان. ويجب احترام وضمان سلامة وأمن ومصالح الرعايا الأجانب في أفغانستان. ويتعين على جميع الأطراف في أفغانستان أن

المجاورة، بما فيها أوزبكستان وباكستان وطاجيكستان وإيران، ناهيك عن زيادة خطر تسلل المقاتلين إلى المنطقة، وذلك من خلال التظاهر بأنهم لاجئون، بين جملة أمور. ونحن على اتصال منتظم بجميع بلدان وسط آسيا الخمسة، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال منظمات إقليمية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وما زلنا نتطلع إلى تسوية سلمية سريعة في أفغانستان، يليها تحقيق الاستقرار والانتعاش بعد انتهاء النزاع في البلد. ونحن مقتنعون بأن إنهاء الحرب الدموية التي دامت سنوات وتحقيق المصالحة الوطنية سيعودان بالفائدة على الجميع - شعب أفغانستان وجيرانها الإقليميين والعالم بأسره.

السيد دانغ (فيت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على حضوره وعلى إحاطته. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لأفغانستان في جلسة الإحاطة اليوم.

تتابع الحالة في أفغانستان، ولا سيما في الأيام الأخيرة، ببالغ القلق. وقد تؤثر الحالة سلباً لا على أمن واستقرار أفغانستان فحسب، بل على المنطقة أيضاً، ولا سيما في البلدان المجاورة. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين المبلغ عنهم خلال الأسابيع القليلة الماضية. وأود أن أسلط الضوء، في هذا الصدد، على ما يلي:

أولاً، إن الأولوية القصوى الآن هي حماية المدنيين. ويجب على جميع الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وضمان حماية المدنيين، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال. ويجب ضمان تقديم الخدمات الأساسية للسكان المدنيين. ويجب ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والرعايا الأجانب وموظفي المنظمات الدولية.

ثانياً، إننا ننضم إلى المتكلمين الآخرين في الدعوة إلى إنهاء العنف واستعادة الأمن والنظام المدني. وندعو جميع الأطراف في أفغانستان إلى الدخول في حوار وحل خلافاتها وتعزيز المصالحة

في الوقت الذي نتكلم فيه، فإن الحالة الإنسانية في أفغانستان مزرية للغاية. إن المساعدة الإنسانية والوقاية من الجائحة ومكافحتها تتعرض لضغوط هائلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفع مستوى المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان والبلدان المجاورة لها التي استقبلت عدداً كبيراً من النازحين من أفغانستان، للمساعدة في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية الإقليمية. وينبغي للأطراف المعنية أن تكفل استمرار عمل وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية دون عوائق. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يواصل مساعدة أفغانستان وجيرانها في مكافحة الجائحة دون إبطاء.

ترتبط الفوضى الحالية في أفغانستان ارتباطاً مباشراً بالانسحاب المتسرع للقوات الأجنبية منها. وينبغي للبلدان المعنية أن تقي بالتزامها بحسن نية بدعم السلام والمصالحة وإعادة الإعمار في أفغانستان وأن تؤدي دوراً بناءً في مسألة أفغانستان. واستناداً إلى احترام امتلاك أفغانستان لزام الأمور والجهود التي لا تتزعزع التي تبذلها البلدان المجاورة في المجالات السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية ومكافحة المخدرات، ينبغي تقديم المساعدة البناءة لأفغانستان على أساس مستمر.

قال عدد من أعضاء المجلس في بياناتهم إنهم يودون أن يروا بلدان جوار أفغانستان وبلدان المنطقة تضطلع بدور أكبر. وقد علمنا أن هذه البلدان طلبت المشاركة في جلسة اليوم. ومن المؤسف أن طلباتها لم تلق استجابة.

لقد أدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان منذ أمد بعيد دوراً هاماً في دعم إعادة الإعمار السلمي لأفغانستان. وبالنظر إلى الحالة الراهنة على أرض الواقع، التي تشهد تغييرات كبيرة، نأمل أن يتخذ الأمين العام الخطوات المناسبة لضمان سلامة موظفي البعثة. ونتطلع أيضاً إلى أن يقدم الأمين العام في الوقت المناسب توصيات عملية وقابلة للتنفيذ إلى مجلس الأمن بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

تحمي أرواح الناس وممتلكاتهم. وينبغي لها أن توفر ضمانات لسلامة الرعايا الأجانب الذين يقعون في البلد وأن ترتب لعملية إجلاء منظم لأولئك الذين قرروا المغادرة.

لقد أكدت الصين دائماً أن الحل السياسي هو المخرج الوحيد من الأزمة في أفغانستان. وفي الوقت الراهن، تقف التطلعات الوطنية لأفغانستان عند مفترق طرق تاريخي. وتحيط الصين علماً بالبيان الصادر عن حركة طالبان أمس بأن الحرب في أفغانستان قد انتهت وأنها ستتفاوض على إنشاء حكومة إسلامية منفتحة وشاملة للجميع، وستتخذ بمسؤولية إجراءات لضمان سلامة المواطنين الأفغان والبعثات الأجنبية في البلد.

وتتوقع الصين أن يتم الوفاء بتلك الالتزامات لضمان انتقال سلس والحد من الإرهاب بجميع أشكاله ومن الأعمال الإجرامية ووقاية الشعب الأفغاني من الحرب والفوضى حتى يتمكن من إعادة بناء وطنه الجميل. ونأمل أن توحد طالبان جميع الأطراف والجماعات العرقية في أفغانستان لإقامة هيكل سياسي واسع وشامل للجميع، يتناسب مع احتياجاتها الوطنية من أجل إرساء الأساس لتحقيق سلام دائم في البلد.

لقد استوطنت المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والحركة الإسلامية لتركتستان الشرقية، أفغانستان وترعرعت فيها على مدى السنوات العشرين الماضية مما يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين والإقليميين. ويجب ألا تصبح أفغانستان ملاذاً للإرهابيين مرة أخرى أبداً. وهذا هو الحد الأدنى الذي يجب أن يلتزم به أي حل سياسي مستقبلي في أفغانستان. ونأمل أن تقي طالبان بالتزاماتها بجدية وأن تقطع أي صلات لها بجميع المنظمات الإرهابية.

وينبغي لجميع البلدان أن تقي بالتزاماتها، وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تعمل مع بعضها بعضاً في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وأن تتخذ إجراءات حازمة لمنع المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والحركة الإسلامية لتركتستان الشرقية، من الاستفادة من الفوضى.

أود في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام وبملاحظاته الهامة جداً. وأرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة. وأود في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام وبملاحظاته الهامة جداً. وأرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة.

إن أفغانستان شهدت بالفعل إراقة ما يكفي من الدماء في الماضي. وحين الوقت لكي يتحد المجتمع الدولي ويرتقي فوق أي مصالح حزبية لدعم شعب أفغانستان في رغبته في تحقيق السلام والاستقرار والأمن في البلد وتمكين جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والأطفال والأقليات، من العيش في سلام وكرامة.

وساهمت الهند مساهمة كبيرة في السنوات الأخيرة في تنمية البلد. وفي ذلك السياق، نُفذت مشاريع إنمائية هندية في مجالات بالغة الأهمية، مثل الطاقة والمياه والطرق والرعاية الصحية والتعليم والزراعة وبناء القدرات. وتركز الهند على تحقيق رفاه شعب أفغانستان وظروفه المعيشية. وقبل أن تتكشف الأزمة الحالية، كانت الهند لديها مشاريع إنمائية جارية في كل ولاية من ولايات أفغانستان الـ ٣٤.

وكما أكد أعضاء المجلس، يتعين علينا مواصلة دعم العمل القوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وضمان سلامة أفرادها. وندعو الأطراف المعنية إلى الحفاظ على القانون والنظام وكفالة سلامة وأمن جميع المعنيين، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة والموظفون الدبلوماسيون والقنصليون، ومراعاة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف في أفغانستان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١١.

يجتمع مجلس الأمن للمرة الثانية في غضون فترة ١٠ أيام (انظر S/PV.8831) لمناقشة الحالة في أفغانستان. وقد شهدنا تغييرات جذرية في الحالة خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن. كما رأينا مشاهد مؤسفة للغاية في مطار حامد كرزاي الدولي في كابول. فهناك دعر واسع النطاق بين الناس. والنساء والأطفال في محنة. وتم الإبلاغ عن حوادث إطلاق نار من المدينة، بما في ذلك في المطار. وفي حين أن الحالة الأمنية لا تزال محفوفة بالمخاطر، تتكشف أزمة إنسانية خطيرة. وقد استمعنا إلى نداءات عاجلة من جميع الجهات، بما في ذلك من الأمين العام. وحين الوقت لكي يتحرك المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، وليكفل وقفاً فورياً للعنف وليحتوي أي أزمة محتملة ويخفف من حدة العواقب. وتشعر الهند، بوصفها جارة لأفغانستان وصديقة لشعبها، ببالغ القلق إزاء الحالة الراهنة السائدة في البلد. فالرجال والنساء والأطفال الأفغان يعيشون في حالة خوف دائمة. وهم غير مُتقين بشأن مستقبلهم. والجميع يساورهم القلق إزاء الانتهاكات المتزايدة للحقوق الأساسية للمواطنين الأفغان. ويساور الأفغان القلق إزاء ما إذا كان حقهم في العيش بكرامة سيُحترم أم لا. هناك العديد من الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها.

ونأمل أن تستقر الحالة قريباً وأن تعالج الأطراف المعنية المسائل الإنسانية والأمنية. ونأمل أيضاً أن يكون هناك نظام شامل للجميع، يمثل شرائح المجتمع الأفغاني كافة. ويجب احترام أصوات النساء الأفغانيات وتطلعات الأطفال الأفغان وحقوق الأقليات. ومن شأن التمثيل الأوسع نطاقاً أن يساعد في اكتساب المنظومة المزيد من القبول والشرعية.

وتواجه الحالة الراهنة في أفغانستان تحديات عديدة؛ بيد أن هناك بعض الفرص. وإذا لم يكن هناك أي تسامح مع الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، وتم التأكد من عدم استخدام الجماعات الإرهابية